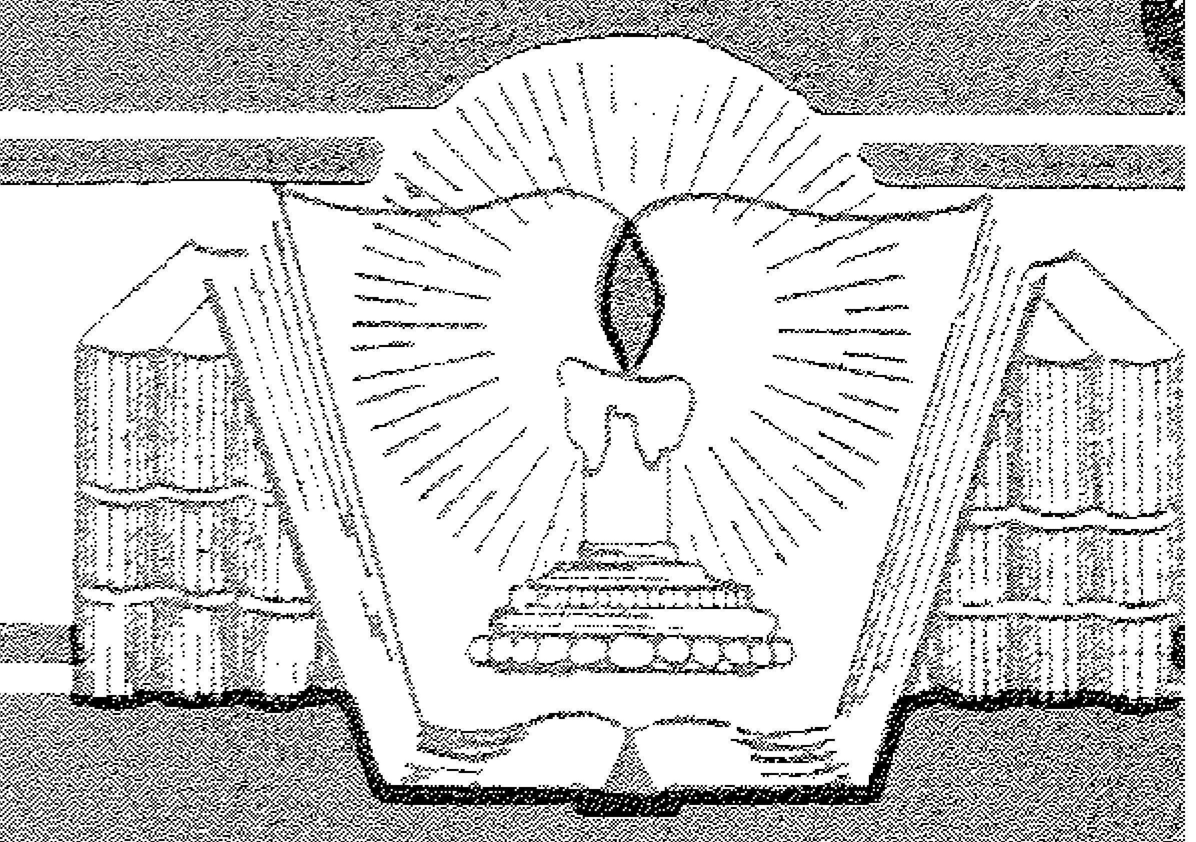
إخترنا للطالب



الاشتراكية الديمقراطية المعاصرة

بقلم

لمعي المطيعي

32



الأستاذ الدكتور
عبد العزيز برهام
رئيس قسم اللغة العربية
بالأسبوع
الإسكندرية

الاشتراكية الديمقراطية التعاونية

بقلم
لمعي المطيعي



* رائد القوميــة العربية *

بناء الاشتراكية الديمقراطية التعاونية

أثبتت التجربة البشرية ، أنه لايمكن فرض نظام اجتماعي واحد على سائر البشر ، ذلك لأن المجتمع كائن حي يتأثر بكثير من العوامل التي ينشأ فيها وتحيط به ، ولما كانت هذه المؤثرات تختلف في مكان عن المكان الآخر ، بل انها لاتثبت على حال واحد في التسلسل الزمني ، فإن المجتمع تبعاً لذلك لايمكن أن يكون على صورة واحدة في كافة البلدان .

وتقوم الحقيقة السابقة كبرهان قوي ضد الذين ينكرون علينا القول بالاشتراكية الديمقراطية التعاونية كنظام خاص بنا . يتفق مع ظروفنا الخاصة ، وله فلسفته المتميزة ، وضد الذين يقولون بحتمية نظام اجتماعي واحد لسائر البشر ، ذلك لأن عوامل التطور قد فرضت أنواعاً كثيرة من التغير على الأنظمة الاجتماعية ذاتها . التي تسعى لإدخال البشر جميعاً تحت ألويتها .

فمثلا . وجدنا النظام الشيوعي في الاتحـــاد السوفيتي عام ١٩٢١ . يلجأ إلى ما أطلق عليه « السياسة الاقتصادية الجديده » والتي كان مؤداها السماح بالعمل الخاص والمزرعة الخاصة . وأخذ ضريبة عينية بدلا من الاستيلاء على المحصول

كله . وعقد القروض الأهلية ، وهذه كلها من سمات الاقتصاد الرأسمالي . ويثبت من تجربة يوغوسلافيا أن هناك أكثر من طريق داخل النظام الشيوعي .

وفى النظام الرأسمالي . نجد الاقتصادى الأمريكى « سارليفنتان » يتحدث عما يسميه « الاقتصاد المختلط » ويروجون لنظرية جديدة يطلقون عليها « الرأسمالية الشعبية » ومؤداها تفتيت الاحتكارات الكبرى إلى شركات مساهمة ، واشراك العمال فى ملكية الأسهم . والعمل على توزيع الملكية الخاصـــة على عدد أوسع بدلا من حفنة أفراد .

إذن فليس هناك نظام اجتماعى واحد يتحتم على البشر جميعاً أن يأخذوا به . وأن لكل مجتمع أوضاعه الذاتية ، وظروفه الخاصة به . وتقاليده . ودرجة نموه وتقدمه . وامكانياته التى تدعو إلى قيام أنظمة اجتماعية مختلفة .

وعندما قلنا بالاشتراكية الديمقراطية التعاونية . كانت هناك ومازالت ظروف عالمية مواتية تماماً لمجتمعنا الجديد، ونحاول إيجاز هذه الظروف فيما يلى :

١ ـ انهيار النظام الإستعمارى

لقد أصيب النظام الاستعمارى فى السنوات العشر الأخيرة بضربات شديدة ، تعجل بانهياره والقضاء عليه ، وذلك بتأييد حركات التحرر والاستقلال الوطنى فى أسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية.

ولاشك أن ضعف قبضة النظام الاستعمارى يهىء الفرصة لمجتمعنا الجديد ، ولغيره من المجتمعات الناشئة أن تنطلق ، لأن الاستعمار أعدى أعداء الأنظمة الاجتماعية التى تأخذ بالاتجاهات الإشتراكية ، وتعمل على إقامة العدل الاجتماعى

٢ ـ سيادة الأفكار الاشتراكيه

يتميز العصر الحديث بسيادة الأفكار الاشتراكيه إلى درجة أن كثيراً من البلدان الرأسمالية ذاتها بدأت تأخذ ببعض الأساليب الاشتراكية فى الاقتصاد ، كالتأميم واشتراك الدولة فى المؤسسات العامة ، والاقتصاد الموجه ، والتخطيط ، والاشراف على الإنتاج والاستهلاك . . وهذا الوضع يسمح بترعرع الأفكار الاشتراكية

٣ ـ التقدم العلمى

بلغ التقدم العلمى والفنى والصناعى درجة كبيرة . . وأمام

بجتمعنا الجديد فرصة واسعة للافادة من ألوان هذا التقدم سواء فى العلم أو الصناعه أو التكتيك أو التقدم التكتولوجى ، ويغير أيضاً من الخبراء فى شتى الميادين . ويرسل البعثات الإفادة من هذه الخبرات

٤ ــ التعايش السلمى :

يعنى التعايش السلمى عدم محاولة فرض الأنظمة الاجتماعية عن طريق أسلحة الدمار الشامل ، ويعنى ترك الفرصة للمنافسة السلمية بدلا من التسابق المسلح . . وهذه الدعوى تتيح للأنظمة الاجتماعيه المختلفة بمافيها نظامنا الاشتراكى الديمقراطى التعاونى أن تتطور وأن تدعم نفسها ، وأن تثبت إمكانية بقائها أو تغيرها

٥ ــ الحياد الايجابى :

ولقد تمكنت بلادنا ، بفضل سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز التى سلكتها فى المجال الدولى،من أن تعقد اتفاقيات التبادل التجارى والاقتصادى ، والمعونة الفنية ، والقروض الخارجية ، واستقدام الخبراء دون شروط تؤثر فى اتجاه بجتمعنا الجديد

هذه هى الظروف العالمية المــــواتية للمجتمع الاشتراكى

الديمقراطى التعاونى فى المجال العالمى . . وقد قامت ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ بتمهيد الطريق فى الداخل أمام الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، وبدأت بإزالة العقبات أمامها . . ويمكن تلخيص الخطوات التمهيدية فيما يلى :

١ – الإطاحة بالملكية الفاسدة :

كانت الملكية الفاسدة رمزاً الإقطاع الذى يعادى كل إصلاح، وسنداً للإستعمار الذى يريد أن يستمر فى نهب خيراتنا ، وتقوم على الاستبداد . . لذلك وقفت الملكية فى وجه أية اصلاحات اجتماعية ، وضد كل شكل دستورى سليم . . وبالإطاحة بالملكية قامت الثورة بإصلاحات جذرية فى الريف ، وفى الأوضاع الاقتصادية ، وفى الاشكال الديمقراطية

٢ – الإصلاح الزراعى :

يعتبر قانون الإصلاح الزراعى دعامة من دعامات الاشتراكية الديمقراطية التعاونية لأنه قضى على نفوذ الإقطاع الذى يقوم على حصر الملكية فى أيدى أفراد قليلين وحرمان الاغلبية منها ، ويقوم على حرمان الفلاح من ممارسة حقوقه الديمقراطية ، ويقوم

على حرمان الغالبية الساحقة من السكان من فرص الحيــاة الاجتماعية السليمه .

وبصدور قانون الإصلاح الزراعى وتطبيقه أمكن توزيع الأرض على الأجراء فأصبحوا ملاكا : وأمكن قيام الجمعيات التعاونية فى الريف . وحرر الفلاح من سلطة الاقطاعى فأمكنه ممارسة الحقوق الديمقراطية السليمة .

٣ - إلغاء الأحزاب :

كانت الأحزاب القديمة تمثل مصالح الإقطاع ورأس المال . لهذا كان الحديث فى ظلها عن العدالة الاجتماعية ضرباً من العبث وكان يصل إلى حد الجريمة فى نظر قادة هذه الأحزاب التى كانت تستمد سلطتها من جيش الاحتلال وتسعى إلى ارضاء السراى ، وتتعقب الداعين إلى الاصلاح الاجتماعى لهذا يعتبر إلغاؤها ضرورة من ضرورات تمهيد الطريق أمام النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

٤ إزالة سيطرة رأس المال على الحكم:

وصلت سيطرة رأس المال على الحكم قبل ثورة ١٩٥٢ درجة

بالغة الخطورة ، فكان الرأسماليون يقيمون الوزارت التى تخدم مصالحهم . ويطردون الوزارات التى تعجز عن تنفيذ أغراضهم . وبثوا أعوانهم فى قيادات الأحزاب . حتى يضمنوا السيطرة على كافة الوزارات .. وكان هؤلاء بالطبع يعيشون على استغلال العمال والفئات الكادحه ويوجهون الاقتصاد بحيث يخدم أغراضهم فى تكديس الثروات .. وبإزالة سيطرة رأس المال على الحكم . أزالت الثورة عتبة كأداء فى طريق بناء النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، الذى يتناقض تناقضاً جوهرياً مع ذلك الاتجاه .

٥ طرد جيش الاحتلال :

ساند جيش الاحتلال السراى التى استبدت بالشعب، والاقطاع الذى استغل الفلاحين ، والاحتكار الذى امتص دماء الكادحين وفى الوقت ذاته كان يمثل إمبراطورية عاتية تقوم على الاستغلال فى الداخل والتوسع فى الخارج وتلقى إلينا بأشكال زائفة من الديمقراطية تعمل فى جوهرها على إرساء النظام الملكى والاقطاعى والحزبى بطريقة مشروعة عن طريق الانتخابات المزيفة .. لهذا لم يكن من المتيسر بناء النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى وجيش الاحتلال رابضا فى بلادنا .. ومن هنا تجىء أهمية طرد

قوات الاحتلال الذى تم بعد قيام ثورة ١٩٥٢

وبعد هذه الخطوات التمهيديه راحت الثورة تضع أسس النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، وتبنيه خطوة خطوة عن طريق الأعمال التى لا يمكن أن يتم بدونها هذا النظام . . ويمكن إيجاز هذه الأعمال فى :

١ ــ الاتجاه العلمى

أصبحت المجتمعات الحديثة تعتمد اعتماداً رئيسياً على العلم . لأن العلم يدفع بتطور هذه المجتمعات خطوات كبيرة إلى الأمام. ونحن فى حاجة بالطبع لبناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى إلى الخبراء والفنيين والجيولجيين ؛ والمهندسين ، والعلماء ، وعلماء الطبيعة ، والكيماويين ومن ثم أخذت الثورة تتجه إلى عمل تحول رئيسى فى اتجاه التعليم . وذلك كى تتوفر لدينا الإمكانيات البشرية ذات العقلية العلمية التى تسهم فى بناء المجتمع الجديد . . وقد كنا مضطرين فى البداية إلى الاستعانة بالخبراء الاجانب . غير أن واجب أبناء المجتمع أنفسهم أن يسدوا هذا الفراغ وفى هذا السبيل أنشئت معاهد علمية جديدة ، وأرسلت بعثات علمية كثيرة إلى الخارج ووضعت الدولة الامكانيات اللازمة لتحقيق هذا الأمر .

٢ - الاتحاد القومى :

أشار الرئيس جمال عبد الناصر فى العيد السابع للثورة عام ١٩٥٩ اشارة واضحة إلى أن قيام الاتحاد القومى هو حماية وضمان المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى المتحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وأن الاتحاد القومى عبارة عن الوسيلة التى تحقق بها تطويرنا نحو المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى

وذلك لأن الاتحاد القومى يضم الشعب بأسره ولم يقم لحساب طبقة دون أخرى . وهو يعمل على مناقشة كافة الآراء المختلفة وتصفية الموقف بداخله. ويمكن للشعب عن طريق الاتحاد القومى أن يراقب النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، لأن النظام الجديد فى حاجة إلى رقابة من أجل تطويره . ولما كان الاتحاد القومى يتم بالانتخابات العامة وعلى نطاق الشعب بأسره فهو أداة صالحة لبناء الاشتراكية الديمقراطية التعاونية التى تهدف إلى تقليل الفوارق بين الطبقات واقامة التوازن الاجتماعى . وخلق مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

٣ - تحرير السوق العربية

ظلت السوق العربية مرتبطة لفترة طويلة بأسواق البلدان

الاستعمارية التى تدخل فى نطاق النظام الرأسمالى . ومن شأن هذا النظام ألا يعطف على اتجاهاتنا الجديدة نحو الاشتراكية والديمقراطية والتعاونية ، بل يعاديها ويعمل على عرقلتها .. ومعنى استمرار بقاء السوق العربية فى قبضة أسواق البلدان الاستعمارية أن يظل اقتصادنا مقيداً برغبات هذه البلدان . . غير أن الثورة عملت على تحرير السوق العربية . وفتحت أمامه مجالات التبادل مع كافة البلدان الأخرى على أساس عدم التدخل فى الشئون الداخلية . وعلى أساس غير مشروط .

٤ - زيادة الرقعة المنزرعة

وكان علينا ، كى نحقق المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية ، وكى نرفع من مستوى المعيشة أن نزيد الستة ملايين فدان وهى الأراضى المنزرعة حالياً ، وذلك حتى يزيد الدخل القومى ، ويكون فى ذلك زيادة للمستوى المعيشى للفلاحين .

من أجل هذا قامت الثورة بمشروع السد العالى وتخطت فى ذلك كافة العقبات والعراقيل ، ومن شأن هذا المشروع أن يزيد مساحة الأرض المنزرعة ٢ مليون فدان وتجرى الأبحاث والأعمال فى استصلاح الوادى الجديد الذى يمكن أن يستوعب عدداً كبيراً

من الفلاحين وأسرهم . ويزيد أيضاً من الدخل القومى .

٥ ـ حماية الاقتصاد القومى :

إذا كانت الاشتراكية الديمقراطية التعاونية تأخذ بالتخطيط للاقتصاد القومى . فيكون من الضرورى إذن حماية هذا الاقتصاد ولم تدخر الثورة وسعا فى حماية اقتصادنا القومى وأقامت لهذا الغرض المؤسسة الاقتصادية وهى تجربة جديدة لم تعرف فى البلدان الاخرى من قبل . وإذا وجدت المؤسسة أن صاحب رأس المال غير قادر على أن يستمر فى مشروعه . تشترك معه المؤسسة وبذلك يستمر المشروع فى الإنتاج من غير أن يتوقف أو يضار الدخل القومى ولا يتعطل العمل .

٦ ـ التصنيع :

يعتبر التصنيع العمود الفقرى للاشتراكية ، وقد عملت الثورة على تدعيم الصناعات الموجودة فعلا والتى كانت تعانى أزمة أو تدهوراً . وفى الوقت ذاته عملت على إقامة صناعات جديدة . فنشطت صناعة النسيج ، والزجاج ، وقام مصنع الحديد والصلب بحلوان ، وصناعة الورق ، والأدوية ، والاسمدة . وغيرها .

واهتمت الثورة أساساً بالتصنيع الثقيل أي صناعة الآلات حتى يمكن أن نعتمد على أنفسنا ولا نستورد هذه الآلات من الخارج بعد ذلك ، والتصنيع الثقيل هو الذى يدفع بحركة التصنيع إلى الامام .

وعنيت الثورة أيضاً بالصناعات الريفية باعتبارها جزءاً من تصنيع الريف . وقد قام البنك الصناعى : ودعمته الدولة بكافة الامكانيات والغرض من رسالته هو تدعيم الصناعات المحلية أو غيرها.

٧ — البترول والتعدين :

تعتبر الثروة المطمورة والموجودة فى البلاد أساساً قوياً من الأسس التى يقوم عليها المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، ولا يخفى بالطبع ما للبترول من أهمية إستهلاكية ولكثير من الصناعات . كذلك فإن المعادن الموجودة تقوم عليها صناعات كثيرة. وقد أولت الثورة جهوداً أكيداً للكشف عن البترول وعن المعادن . وكان من نتيجة هذه الجهود أن اكتشفت عدة آبار للبترول وأقيمت مشروعات لا ستخراج المعادن الخام وتنقيتها ، وبذلك تحطمت الأسطورة التى روجها الاستعمار وهو أن البلدان العربية لا تنجح فى هذا المجال لعدم كفاية خبراتها .

٨ ـ التأميم :

يخدم التأميم ـ فى بلدان حديثة الاستقلال كبلادنا ـ قطاع الدولة ، والمعروف أننا قضينا على نفوذ رأس المال على الحكم ، فيمكن لقطاع الدولة أن يلعب دوراً كبيراً من أجل مصلحة غالبية الشعب . وقد امتد نطاق التأميم عندنا فشمل الاحتكارات الأجنبية والمؤسسات المحلية التى لا تخضع رأس مالها لصالح الشعب. وتتحايل على قوانين الدولة ويتجه إلى تكديس الثروة بدلا من الانتفاع بها لصالح الشعب .

٩ ـ الجمعيات التعاونية :

صدر القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ المنظم للحركة التعاونية على أن يقوم بالتمويل بنك تعاونى إلى جانب الجمعية العامة للاتجار بالجملة . . وقد تم تسجيل ٢٩٧٦ جمعية طبقاً لهذا القانون واتخذت الخطوات لتحويل بنك التسليف الزراعى التعانى إلى بنك تعاونى وإلى إقامة بنك تعاونى للإسكان . .

وأوضح الرئيس جمال عبد الناصر بأن التحول من الاقتصاد المتخلخل إلى اقتصاد قوى يتم عن طريق الجمعيات التعاونية ، وأن

السبيل الوحيـــد لتأمين المستقبل وتطوير المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، هو إقامة الجمعيات التعاونية فى جميع أنحاء البلاد .

١٠ ــ مشروعات السنوات الخمس :

وكى تسير خطة بناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى بطريقة دقيقة ، وضعت الثورة مشروع السنوات الخمس ،ورسمت فيه اللجان الفنية المختصة المشروعات التى يجب الاهتمام بها والتى يجب تنفيذها،وفى مجالات كثيرة تم تنفيذ المشروع بنجاح فى مدة أقل من المدة التى قررت من قبل .

إن هذا البناء الشامخ ، بناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى . وما استلزمه من خطولت تمهيدية ، ومن دراسات ، ومن أسس ، ليدين بالفضل ، دون أدنى شك ، إلى الرئيس جمال عبد الناصر الذى رسم الخطة الحكيمة لهذا المجتمع ، والذى أولاه من دراسته وعنايته الشئ الكثير،والذى يواليه بالتوجيهات المدروسة فى كافة مناحيه ، والذى قال أنه ليس هناك كتاب مفتوح يقرأ منه اسمه الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، بل

هناك التجربة وهناك العمل ،وهناك الافادة من النجاح ، والخبرة من الفشل . . لحق علينا أن نمضى فى التجربة وأن نمضى فى العمل وأن نزيد من فرص النجاح ونتعظ بالفشل .

وفى الفصول التالية سوف نعرض لكل من الاشتراكية والديمقراطية والتعاونية ونعرض للمفاهيم الفطرية والتطبيقية . ومفاهيمنا الخاصة بنا ، والتى تتفق مع أوضاعنا وظروفنا . .

الاشتراكية

يتفق الباحثون الاقتصاديون على أن «الاشتراكية» فى معناها البسيط تعنى أوضاعاً اجتماعية واقتصادية ، يكون للدولة فى ظل هذه الأوضاع حق توجيه الانتاج القومى ، والإشراف عليه من أجل أن تكون الثروة القومية لصالح الأغلبية من الشعب .

هذا هو المفهوم البسيط للاشتراكية الذى تتفق حوله كافة الآراء والنظم ، إلا أن الاختلاف يحدث فى التطبيق .

فالتطبيق الماركسى الاشتراكية يقول بضرورة ملكية الدولة لكافة وسائل الانتاج. ويدخل فيها الأرض الزراعية. ويفسرون رأيهم هذا ، بأن الدولة هى أقدر الأجهزة على إخضاع الإنتاج لصالح المجموع . . ومن ثم ففى ظل هذا التطبيق لاتوجد ملكية فرديه ، ولايوجد أى استثمار حر لرأس المال ، ويتم إلغاء الطبقية إلغاء تاماً .

ويقول بعض مفكرى الغرب إن الاشتراكية فى التطبيق

تعنى قيام مؤسسات رأسمالية تشرف على الصناعات المختلفة وتقتصر مهمة الدولة – فى هذه الحالة – على الاشراف العام من أجل مصالح الجماهير ، وهنا تكون الاشتراكية بهذه الصورة وسيلة لاعادة تنظيم الرأسمالية ونفخ روح جديدة فيها .

وأيا ما كان الأمر ، فإن الجميع يقولون بأن الاشتراكية والتخطيط سبيلان متلازمان لتعميم الرخاء وتحقيق العدالة الاجتماعية على أساس تكافؤ الفرص والاشتراك فى التمتع بخيرات الطبيعية .

ويقولون أيضاً بأن النشاط الاقتصادى الحر لا يحقق هذا الهدف ، وأن إشراف الدولة عن الانتاج ومشاركتها فيه أمر هام وضرورى فى الاشتراكية . .

ونحن العرب أيضـــاً . نتفق والآخرين حول المعنى العام للاشتراكية غير أننا عند الأخذ بالأساليب الاشتراكية بقيمها على الأسس التى تتفق وظروفنا الخاصة وأوضاعنا الذاتية .

« والاشتراكية » رغم أنها إصطلاح حديث . إلا أن الروح العربية العـامة تتسع لمفهومها العـام . ويتمثل هذا فى طبيعة الحياة التى عرفها العرب الأول . والتى مازالت أصول كثيرة منها

فى الريف العربى .. ويتمثل أيضاً فى التعـــاليم التى تدعو إليها الأديان التى يعتنقها العرب . ويتمثل فى الأمانى التى داعبت أحلام الشعوب العربية طوال فترات كفاحها الوطنى .

والحركة الوطنية العربية . خلال المائة عام الأخيرة ، لم تكن تفصل على الاطلاق . الرغبة فى التحرر والاستقلال الوطنى عن الرغبة فى جعل اقتصاديات البلاد ومقدراتها لصالح الشعب فى مجموعه وليس فى صالح حفنة قليلة من الناس .

وبعد ثورة عام ١٩٥٢ عند ما أخذنا بالاشتراكية . أقمناها على أسس نابعة من طبيعتنا وتتفق مع تقاليدنا ويمكن إيجازهذه الأسس فيما يلى :

١ - التخطيط :

يعنى التخطيط أن الحياة الاقتصاديه ليست مسيرة دون جهود الانسان ، وأن باعث الكسب ليس هو المولد الوحيد للنشاط الاقتصادي . ولابد من توجيه الدولة لهذا النشاط توجيهاً يحقق مصلحة الشعب فى مجموعه .

واشتراكيتنا تطبق التخطيط تطبيقاً شاملا . لأنها تقوم على

فلسفة الشمول والحركة . ولا تعرف حالة السكون كتلك التى يتصورها الاقتصاديون الاحرار .

٢ — ولاية الدولة :

عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن هذه الفكرة عندما قال بأن الدولة لها الولاية على كل شئ فى نظامنا الاشتراكى .. فلها الولاية على الملكية الخاصة والملكية العامة وهى مسئولة عن حماية الفرد من أى استغلال .

ففى الوقت الذى تحمى فيه الصناعة وتمنع استيراد المصنوعات الخارجية تقوم الدولة بحماية المستهلك وتحدد الربح لصاحب رأس المال .. وتدخل الدولة أيضاً فى القطاعات الاقتصادية الهامة .

٣ - حمـــاية الملكية الفردية :

وتقوم اشتراكيتنا على أساس حماية الملكية الفردية . وحماية حق الفرد فى التمتع بخيرات جهوده الذاتية . ولكن على شرط ألا تكون هذه الملكية الفردية مبعثاً لاستغلال أفراد آخرين .

٤ ـ حماية رأس المال الحر :

إن ولاية الدولة على الملكية الخاصة والملكية العامة ، ليس معناها ملكية الدولة لكافة وسائل الانتـــاج ، بل إن إشتراكيتنا التى يأخذ بها المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى تحمى رأس المال الحر وتترك له حرية الاستثمار ، بل إنها تشجعه وتحميه . ولكن على ألا يتجه إلى التكديس وعدم الانتفاع به أو يتجه إلى استغلال العمال . أو يكون همه الربح الفاحش واستغلال المستهلكين .

٥ ـ التأميم :

ليس من الطبيعى أن نتحدث عن الاشتراكية ونترك الاحتكارات الاجنبية تتصرف فى مقدراتنا وتتحكم فى ثروتنا القومية . ونذهب بارباحنا إلى الاحتكاريين الاجانب فكان لابد من تأميم هذه الاحتكارات ، وبعد ذلك تأميم الاحتكارات المحلية التى لاتضع نفسها فى خدمة الشعب . بل تفرط فى الربح الفاحش .

٦ - أساس ديمقراطى وتعاونى

واشتراكيتنا لاتقوم على القهر والتعسف . وإنما تقوم على أساس ديمقراطى ، ولا تقوم على انفصال القطاعات عن بعضها وإنما تقوم على أساس تعاونى . وهذه هى الحكمة فى ضرورة اشراف الاتحاد القومى على النظــام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، ورعايته . وملاحظته فى التطبيق بحيث تتمكن من تلافى الأخطاء .

٧ التوفيق بين الملكية الفردية والملكية العامة

واشتراكيتنا لاتترك للملكية العامة فرصة القضاء على الملكية الفردية بحيث تصبح الدولة تملك كل شئ . وهى كذلك تتنافى مع سيطرة الملكية الفردية واغراقها فى الاستغلال . وإنما قامت للتوفيق بين الملكية الفردية والملكية العامة . بحيث توجد نظاماً متوازناً . يعمل لصالح الشعب فى [illegible]

الديمقراطية

إن التعبير المتداول بين علماء السياسة عن الديمقراطية هو أنها حكم الشعب ، من الشعب . وبالشعب . وللشعب ، أى أن يكون الحكم قائماً بإرادة الشعب ، ونابعاً منه ، ويعود بالصالح العام عليه .

ولم يقل أبداً بغير هذا المعنى عن الديمقراطية ، وإنما كان الاختلاف شديداً فى تفسير هذا المعنى عند التطبيق .

فمثلا . النظام الشيوعى عند تطبيقه لهذا المفهوم عن الديمقراطية يرى أن الديمقراطية الصحيحة هى « دكتاتورية البروليتاريا » أى جعل السلطه المطلقة فى يد طبقة واحدة ، هى طبقة العمال . . والتطبيق العملى لهذا المفهوم هو إلغاء الطبقات الأخرى ، وعدم السماح لها بحرية تكوين أحزاب أو هيئات أو إصدار نشرات تعبر عن رأيها ومصالحها .

والبروليتاريا تمارس سلطتها عن طريق الحزب الشيوعى ، وهو الحزب الوحيد الذى يسمح له بحرية البقاء والعمل ، ويحتم

النظام الداخلي للحزب ، أن تتركز السلطة فى أيدى اللجنة المركزية التى توكل السلطة بدورها إلى سكرتيرها العام .

وقد لقى هذا التطبيق هجوماً شديداً ، على اعتبار أنه يلغى تماماً المفهوم الشائع عن الديمقراطية ، إذ لا يمكن لطبقة واحدة من طبقات المجتمع أن تعبر عن مصالح المجتمع كله ، وأن هذا الوضع يقوم على نظام الحزب الواحد وهو دكتاتورية سافره تعمل تحت قناع الديمقراطية .

أما تطبيق مفهوم الديمقراطية فى الغرب فقد أخذ شكل نظام تعدد الأحزاب والهيئات ، وشكل النظــــام البرلمانى ، والخلاف يدور بين هذه الأحزاب والهيئات حول الحكم .

وفى داخل الغرب ذاته تعدد الآراء حول أصلح الأشكال الديمقراطية ، فبعضهم يراه فى النظام البريطانى ، وآخرون يرونه فى نظام انتخاب الأحزاب على أساس القائمة ، وفريق ثالث يؤكد وجوده فى نظام الرئاسى بأمريكا .

وأيا ما كان الأمر فقد لقى هذا الشكل برمته هجوماً شديداً على أساس أنه يقوم بشكل رئيسى على النظام الرأسمالى ويخدم مصالحه ويحمى مساوئه . . لأن الأحزاب التى تتناوب الحكم ليست

سوى جماعات تخدم مصالح رأس المال بوجهات نظر متباينة ، وأن الانتخابات العامة التى تجرى تحركها المصالح الاقتصادية الرأسمالية ، وتعجز الفئات الأخرى عن التعبير عن رأيها فى ظل هذه الانتخابات وأن حرية الانتخابات مقصورة عملياً على عدد قليل من الأفراد أو الطبقات العليا فى المجتمع ، أما الأغلبية العظمى من أبناء الشعب فمحرومة من هذا الاختيار .

ومن هنا يكون هذا الشكل محققاً فقط لمصالح الطبقة الرأسمالية وهى بالطبع لايمكن أن تعبر عن مصالح الشعب فى مجموعه إذ أنها طبقة تقوم أساساً على الاستغلال والربح .

والمجتمع العربى عندما يأخذ بالديمقراطية ، فهو يقيمها على أساس من تقاليده، والديمقراطية ليست غريبةعن التقاليدالعربيه فقدعرفها فى الشورى وعرفها فى فض نزاعاته بتدخل ذوى الرأى وعرفهافىتسليم مقاليدالأمور للمسنين الذينخبروا الحياة وزخروا بالتجارب .

وديمقراطيتنا لاتوافق إطلاقا على سيادة طبقة واحدة على الطبقات الأخرى ، سواء كانت هذه الطبقة من الطبقات العليا أو الدنيا . ولاتوافق على اقامة دكتاتورية طبقة واحدة تسمى

إلى تصفية الطبقات الأخرى أو قهرها بالعنف والدم .

إنها تقوم أساساً على تقليل الفوارق بين الطبقات . وتجنب الحرب الاهلية والمذابح فيما بينها . ومن ثم فهى لا تأخذ بنظام الأحزاب المتعددة التى تتناصر فيما بينها وتعرض وحدة الأمة للتمزق. ولا تأخذ أيضاً بنظام الحزب الواحد الذى يفرض سلطانه على سائر قوى المجتمع ، ويعمل على تصفية القوى المناوئة بكافة الوسائل .

من أجل هذا ، قام الاتحاد القومى الذى ينتخب أعضاؤه انتخاباً عاماً مباشرا وعلى نطاق الشعب بأسره ، من أصغر درب فى القرية إلى أكبر حى فى المدينة ، على أن يمثل الشعب فى مجموعه باختلاف طوائفه وهيئاته وآراء أفراده . ويقوم نظامه الداخلى على الحرية التامة فى المناقشة وتبادل الرأى وتصفية الخلافات . ويقوم تركيبه العضوى على الجمع بين الفلاح والطالب والعامل والموظف والمثقف وصاحب العمل الحر . أى الجمع بين مختلف فئات الأمة .

وفلسفتنا فى الديمقراطية لا تقوم على الأشكال الزائفة للوصول إلى الحكم ، لأن الديمقراطية لم تعد مجرد شكل من أشكال الحكم

بل هى فى حقيقتها طريقة للحياة ، وأسلوب فى المعيشة .

من أجل هذا قامت الثوره بتصفية كافه العقبات التى تعادى الديمقراطيه الصحيحة : فطردت جيش الاحتلال الذى ألقى إلينا بأشكال زائفة من الديمقراطيه وألغت الملكيه الفاسده التى تقوم على القهر والاستبداد ، وقضت على الاقطاع الذى حرم الفلاحين من حرية التعبير عن الرأى ، وازالت سيطرة رأس المال على الحكم الذى يستخدم السلطة والاحزاب لتنفيذ أغراضه

وعبر الرئيس جمال عبد الناصر عن جوهر الديمقراطية الحقيقية عندما تساءل، كيف تكون هناك حريه فى ظل ٨٠ ألف جندى بريطانى ؟ وكيف يكون للعامل حريه وصاحب العمل يهدده بالتشريد؟ وكيف يكون للفلاح حريه والاقطاعى يملك الفلاح ذاته؟

إن الحريه هى المساواه ، والحريه هى الديمقراطية الاجتماعية ، الحريه هى القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم . . إن الديمقراطية لا تنفصل عن المساواه ، ولا ديمقراطية بدون خبز ، ولا ديمقراطية من غير مساواة ، ولا يمكن أن تقوم ديمقراطية سياسية بدون ديمقراطية تعاونية

وفى سبيل وضع هذا المفهوم الصحيح لجوهر الديمقراطية

موضع التنفيذ ، عملت الثورة على استكمال البناء الديمقراطى فى الخطوات التاليه :

١ ـ الاتحــاد القومى

باعتباره القيادة الشعبية للثورة،وباعتباره ممثلا حقيقياًللشعب فى مجموعه ، وباعتباره أداة لمراقبة نظامه الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، وباعتباره شكلا يضم الشعب بأسره ولا يمثل مصالح طبقة دون الطبقات الآخرى

٢ ـ مجلس الأمـة

باعتباره هيئة واحده،مع إلغاء النظام القديم للنواب والشيوخ، وباعتباره نابعاً من ارادة الشعب الممثلة فى انتخابات حره ،وقد وفرت الدوله كافة الضمانات الادبية والمادية لعضو مجلس الامه بحيث يتفرغ لمهمته ولا يلجأ، كما كان يحدث فى الماضى إلى استغلال منصبه والاتجار بقوت الشعب

٣ الإدارة المحلية

ويقوم هذا النظام على الاكتفاء الذاتى للأقاليم المختلفة ومراعاة احتياجاتها ودراسة إمكانياتها ، وحل مشكلاتها ، وهذا يخفف

من الروتين الذى تمنحه المركزيه ، ويقلل من الضغط على العاصمة ، ويمنح المواطنين فرصة كبيرة للتعبير عن رغباتهم فى النهوض بأقاليمهم

٤ الدستور الدائم

وسوف يتوج البناء الديمقراطى، بالدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، والذى سوف يكون سجلا للتقدم الاجتماعى والاقتصادى الذى أحرزته البلاد،وسوف يكون معبراً عن آمالنا فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

التعاونية

إن الهدف من إقامة الجمعيات التعاونية هو تمكين المشتركين فى هذه الجمعيات من شراء السلع بأقل ربح ممكن .

ويتم تكوين الجمعية التعاونية عن طريق تجميع رؤوس أموال صغيرة من مختلف الأفراد وتتولى الجمعية توزيع السلع ، وتطوير نفسها عن طريق مدخرات الأفراد أو الارباح .

وسياستنا التعاونية هى سياسة إنتاجية تعمل على دعم وتحويل الانتاج ، وتسويقه وبيعه إلى المستهلكين . والجمعيات التعاونية فى ظل النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى تختلف عن الجمعيات التعاونية فى البلدان الرأسمالية . إذ أن الدولة تحدد الربح حماية للمستهلك ، والجمعيات التعاونية قامت أصلا عندنا من أجل حماية المستهلك أيضاً .

وبالنسبة للجمعيات التعاونية فى الزراعة فهى تقوم على أساس المزارع التعاونية التى تحتفظ لاعضائها بملكياتهم الفردية . وكل

شخص مسئول عن ملكيته . غير أنهم جميعاً يتعاونون فى الزراعة وفى الآلات اللازمة ، وهذا النظام الذى نسعى إليه يختلف عن نظام المزارع الجماعية الذى يطبق فى النظام الشيوعى إذ أنه يحرم الملكية الفردية تماماً .

ويعتبر التعاون عندنا . حجر الزاويه فى تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية لتوسع الزراعى، وتقوم الجمعيات التعاونية فى الريف بغرض خدمة الفلاح فى توريدالبذور والأسمدةوالآلات ومقاومة الآفات الزاعيه وتسليفه على المحاصيل حماية له من المستغلين، وتسويق المحاصيل الزراعية والخضر والفاكهة .

والجمعيات التعاونية تتفرع إلى جمعيات تعاونية زراعية وجمعيات تعاونية للمساكن وجمعيات تعاونية انتاجية للعمال وجمعيات تعاونية منزلية وجمعيات تعاونية مدرسية . وكلها تتجه إلى توفير الحاجيات للمستهلك بأقل ربح ممكن ، وتعمل على بث الروح التعاونية بين المواطنين وحثهم على أهمية العمل المشترك .

ويقوم على النشاط التعاونى جهاز ضخم ، وبدىء بالفعل فى تنفيذ نظام الائتمان الزراعى التعاونى، وأنشئت عدة مراكز إدارية لهذا الغرض ، وفى هذا العام سوف يعمم نظام الائتمان الزراعى فى جميع القرى وهو خاص بالاقراض الموجه .

وتهتم الجمعيات التعاونية بعمل تأمينات اجتماعية لمواجهة الكوارث أو الأزمات ويتدرب الفلاحون على العمل المنظم ، وقد منحت الدولة الحركة التعاونية الاعفاء من معظم الضرائب تدعيماً لها .

وتقوم الحركة التعاونية على أساس ديمقراطى لأن المشتركين فى الجمعيات التعاونية يقومون بانتخاب الذين يديرون هذه الجمعيات فهى بذلك تدعم الروح الديمقراطية أيضاً .

وقد عرف مجتمعنا التعاونية فى صورتها البسيطة ، فالفلاحون عندما يجمعون محاصيل القطن الصغيرة ويبيعونها إلى التاجر ، وهم يتعاونون أيضاً فى شراء ماكينات الرى لأن كل واحد منهم لا يستطيع أن يشترى ماكينة . وأن مساحة أرضه لا تحتاج إلى هذه الماكينة ، ومن ثم يتعاونون معا ، كل حسب مساحة أرضه أو حسب ما يدفعه . ويتعاونون أيضاً فى جمع المحاصيل فى (جرن) واحد . وحتى فى الماشية يتعاون صغار الفلاحين فى شرائها لتقوم لهم بالخدمات المشتركة .. ومن هنا كانت امكانية نجاح الجمعيات التعاونية فى الريف امكانية كبيرة ..

أسئلة عامة تدور حول الموضوع

---

١ - هل يمكن فرض نظام اجتماعى معين على أى شعب من الشعوب ؟ وإذا حدث فهل يكتب له البقاء ؟ علل

٢ - لماذا أخذنا بالنظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ؟

٣ - ما مفهوم الاشتراكية عموما ؟

٤ - تختلف مفاهيم الاشتراكية فى بلد عنه فى آخر ، لماذا ؟

٥ - لماذا لاءم مجتمعنا النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ؟

٦ - ما معنى الحياد الإيجابى ؟

٧ - ما الخطوات التى خطتها الحكومة الثورية لدعم النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ؟

٨ — لماذا عمدت الدولة إلى تأميم المصارف ؟

٩ — اشتراكيتنا العربية تختلف بعض الاختلاف عن كثير من الوان الاشتراكية ؟ أذكر بعض هذا الاختلاف .

١٠ — ما مفهوم الديمقراطية ؟

١١ — للديمقراطية القائمة فى كثير من الدول الغربية أخطاء ؛ عدد بعضها ؟

١٢ — الديمقراطية المستوردة لا تلائم مجتمعنا ؛ فكيف ذلك؟

١٣ — ما مظاهر الديمقراطية الحقيقية فى بلادنا ؟

١٤ — لماذا دعم النظام التعاونى فى الجمهورية العربية المتحدة ؟

المصطلحات التى وردت فى البحث باللغــة الانجليزية

الاشتراكية الديمقراطية التعاونية	Socialist Democratic Co-operation
الشيوعية	Communism
الراسمالية	Capitalism
الاستعمار	Colonialism
التخطيط	Planning
التصنيع	Industrialisation
السد العالى	High Dam
التعايش السلمى	Peaceful co-existence
الاصلاح الزراعى	Agrarian Reform
مشروع السنوات الخمس	Five-Year Plan
الدستور	Constitution
الاتحاد القومى	National Union
البنك التعاونى	Co-operative Bank

الدار القومية للطباعة والنشر
شركة ذات مسئولية محدودة

طبع
بمطابع الدار القومية
٥٩ شارع رمسيس
تليفون ٤٥٤٠٥

اخترنا للطالب ٤١ الاربعاء ٥ ابريل ١٩٦١ الثمن قرشان
الدار القومية للطباعة والنشر
شركة ذات مسئولية محدودة